



بيان مملكة البحرين

في

المناقشة العامة للجنة نزع السلاح والأمن الدولي التابعة للجمعية

العامة للأمم المتحدة

(اللجنة الأولى)

يلقيه سعادة السفير جمال فارس الرويعي

المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة بنيويورك

شكراً السيد الرئيس،

يسرني في البداية أن أتقدم إلى سعادتكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى معرباً عن ثقة مملكة البحرين التامة في نجاحكم وحسن إدارتكم لأعمال اللجنة على أكمل وجه.

وأضم صوتي للبيان المقدم من قبل دولة الكويت الشقيقة باسم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وسلطنة عمان الشقيقة باسم المجموعة العربية، وكذلك البيان المقدم من إندونيسيا الصديقة باسم حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تُشيد مملكة البحرين بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة نزع السلاح والأمن الدولي، وما تقدّمه من دعمٍ متواصل للجهود الرامية إلى تحقيق نزع أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها، بما يُسهم في تعزيز السلم

والأمن الدوليين. وتؤكد المملكة أهمية مواصلة هذه الجهود في ظل ما يشهده العالم من تصاعدٍ في حدة الأزمات والنزاعات، واستمرار وجود أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، بما يشكل تحديًا للاستقرار والأمن العالمي.

كما تؤكد مملكة البحرين التزامها بتعزيز الجهود العالمية لنزع السلاح النووي، وذلك انطلاقًا من سياستها الثابتة في دعم وتكثيف التعاون لحظر جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ومنع انتشارها من خلال الالتزام بالاتفاقيات الدولية وتنفيذها على المستوى الوطني ومنها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والبروتوكول الإضافي الخاص بتطبيق ضمانات الأمن والأمان النوويين.

السيد الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين على حق جميع الدول الأعضاء في الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، لاسيما المتعلقة بالجوانب الصحية والتعليمية والبيئية وتوفير الطاقة النظيفة والتي تصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تدعم مملكة البحرين دور المنظمات الدولية ومنها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مساعدة الدول في تبادل المعلومات وتطوير الكوادر الوطنية لتعزيز خبراتهم في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والجدير بالذكر أن مملكة البحرين كانت قد وقّعت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام 2023 النسخة الثانية من إطار البرنامج القطري للفترة 2024-2029، والذي يحدّد أولويات المملكة في مجال الاستخدام السلمي للعلوم والتقنيات النووية، بما يعكس التزامها الراسخ بضرورة توظيف هذه التكنولوجيا لخدمة التنمية المستدامة وتعزيز الأمن النووي.

وتؤكد مملكة البحرين التزامها بالاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها،
وأبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر
استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية، واتفاقية حظر
استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك
الأسلحة.

السيد الرئيس،

تجدد مملكة البحرين دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، تنفيذاً للقرار الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ وفي هذا السياق، تتطلع مملكة البحرين إلى المشاركة في الدورة السادسة لمؤتمر إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في شهر نوفمبر المقبل برئاسة المملكة المغربية الشقيقة، وذلك بموجب مقرر الجمعية العامة رقم ٧٣/٥٤٦. وفي هذا الصدد، نكرر دعوة سعادة وزير الخارجية أمام المناقشة العامة لهذه الدورة، والتي أكد فيها على أهمية استئناف المفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية بغية التوصل إلى حل شامل للملف النووي الإيراني بما يعزز السلم والأمن الدوليين.

السيد الرئيس،

تشهد الساحة الدولية تطورات متسارعة في مجال تقنيات الاتصالات والمعلومات وتأثيرها على الأمن الدولي، وتؤكد مملكة البحرين حرصها على توظيف هذه التكنولوجيات الحديثة والمتقدمة للأغراض السلمية وتعزيز الابتكار التقني، وتشدد في هذا الإطار على أهمية تعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن إساءة استخدام هذه التقنيات. وقد دعا سيدي صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى إقرار معاهدة دولية تُنظّم وتحوكم تطوير الذكاء الاصطناعي بما يضمن أن تسهم هذه التكنولوجيات في ترسيخ السلام والأمن الدوليين.

كما تؤكد مملكة البحرين على أهمية التعاون الدولي في مجال
التكنولوجيات العسكرية الحديثة والمتطورة، وخاصة بشأن الطائرات
المسيرة. بشكل يحد من وقوعها في أيادي الجماعات الإرهابية
واستغلالها في أعمال عدائية تشكل تهديداً خطيراً للسلم والاستقرار
الإقليميين والدوليين.

وتشير المملكة إلى أهمية تقارير فريق الخبراء الحكوميين ودور الفريق
العامل المفتوح العضوية في السعي نحو التواصل إلى توافق دولي
بشأن أبرز القضايا المتصلة بالأمن السيبراني. وتعتبر الأمن السيبراني
ركيزة محورية لأمنها الوطني.

السيد الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين التزامها الراسخ بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، وتُبرز ما حقته من منجزات خلال العقد الماضي في هذا المجال، منذ تأسيس الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء، والتي أصبحت نموذجًا في تسخير علوم وتقنيات الفضاء لخدمة التنمية الوطنية المستدامة. وقد أسفرت الجهود الوطنية عن تطوير أكثر من خمسة وعشرين تطبيقًا فضائيًا يدعم أكثر من ثلاثين مشروعًا وطنيًا في مجالات الرصد البيئي، وإدارة الكوارث، والتخطيط الحضري، وحماية الموارد، وتعزيز الأمن المناخي. كما شهدت المملكة زيادة في مشاريع الأبحاث المرتبطة بالأقمار الصناعية بنسبة 42%، وتناميًا في التعاون الإقليمي والدولي، من خلال المشاركة في مبادرات الأمم المتحدة مثل الفضاء من أجل المياه، وبرنامج الفضاء من أجل الاستدامة بالتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والمملكة المتحدة

الصديقة. وتؤكد مملكة البحرين أن هذه الإنجازات تعكس رؤيتها في جعل الفضاء أداة لتعزيز التنمية، والسلام، والتعاون الدولي.

وفي الختام، تؤكد مملكة البحرين أهمية مواصلة التعاون الدولي بين الدول الأعضاء ومع أجهزة الأمم المتحدة في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح ودعم الجهود الرامية لصون السلم والأمن الدوليين.

وشكرا السيد الرئيس.